موقع التفريغ
للدروس العلمية والبحوث الشرعية
www.attafreegh.com

تعليقات

الشَّيخ صالح بن عبد الله العُصيمي

علىٰ

إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد

للعلامة حمد بن علي بن محمد بن عتيق

(١٢٢٧ - ١٣٠١)

مسودّة

الدرس الثالث

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحمد لله الّذي جعل طلب العلم من أجلِّ القربات، وتعبَّدنا به طول الحياة إلىٰ الممات، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله، ﷺ ما عُقدت مجالس التعليم، وعلىٰ آله وصحبه الحائزين مراتب التقديم.

أما بعد..

فهٰذا **الدرس الثالث** في شرح الكتاب التَّاسع من (برنامج التعليم المستمر) في سنته الرابعة ثلاثٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف، وأربع وثلاثين بعد الأربعمائة والألف، وهو كتاب «إبطالِ التنديد» للعلامة حمد بن عليّ بن عتيق رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد انتهى بنا بيان جمله إلى قوله: (باب من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب).

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ:

بابُ منْ حقَّق التَّوحيدَ دخل الجنَّة بغير حساب

قال شيخُنا: تحقيقه تخليصه وتصفيته من شوائب الشرك والبدع والمعاصي. وقال الشارح: هو معرفته والاطلاع على حقيقته. والقيام بها علمًا وعملًا.

عقد إمامُ الدعوة رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى بابًا من أبواب كتاب التوحيد ترجم له بقوله: (باب منْ حقَّق التوحيد دخل الجنة بغير حساب)، والحاءُ والقاف أصلٌ عند العرب يدلُّ على إحكام الشيءِ وصحته، ذكره ابن فارس في «مقاييس اللغة»، فالترجمة تتعلق بإحكام التَّوحيد وصحَّته، وفي تفسير هٰذه المرتبة نقل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى كلام شيخه أولًا وهو عبد الرَّحمٰن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب، ثم أتبعه بكلام الشارح الّذي اختصر كتابه وهو سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب.

فأما الأول فقال: (تحقيقه تخليصه وتصفيته من شوائب الشرك والبدع والمعاصي)، فجعل تحقيق التوحيد مردودًا إلى تخليصه وتصفيته من ثلاثة أشياء:

أحدها: الشرك.

وثانيها: البدع.

وثالثها: المعاصي.

فالشِّرك ينافي التَّوحيد، والبدعُ تنافي كماله، والمعاصي تخدِشُ فيه وتنقص منه؛ وليس المراد مواقعة المعصية إذ قسم الله عزّ وجلّ على كلِّ عبدٍ حظَّه من المعصية، وإنَّما المؤذي جناب التَّوحيد الخادش فيه والإقامة عليها وعدم المبادرة إلى التَّوبة منها.

ثم ذكر كلام الشَّارح في قوله: (هو معرفته والاطلاع على حقيقته. والقيام بها علمًا وعملًا) فتحقيق التَّوحيد عنده مردودٌ إلى (معرفة) التَّوحيد (والاطِّلاع على حقيقته) أي: الوقوف عليها (والقيام بها علمًا وعملًا)، وعلى ما ذكرناه آنفًا من أصل الوضع اللُّغوي للتحقيق أنه إحكام الشيء وصحته، فيكون **تحقيق التوحيد هو إحكام التوحيد وتصحيحه بمجانبة الشرك والبدع والمعاصي**.

ومرتبة تحقيق التوحيد مرتبةٌ عظيمة رفيعةُ القدر لا يترشَّح لها إلَّا القلَّة من هٰذه الأمة. ذكره الشارح سليمان بن عبدالله رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

***

قوله: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾[النحل:١٢٠] وجه مطابقة الآية للترجمة أنَّ الله وصف إبراهيم بهٰذه الصِّفات التي هي أعلى مراتب تحقيق التوحيد، فمن اتبع إبراهيم فيها دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب.

الأولى: أنه كان أمَّة؛ أي: قدوة، معلمًا للخير. روى عن ابن مسعود معناه.

الثانية: كونه قانتًا؛ أي: خاشعًا مطيعًا دائمًا على عبادة ربّه وطاعته. قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: القنوت في اللغة دوام الطاعة.

الثالثة: كونه حنيفا؛ أي: مائلًا عن الشرك قاصدًا إلى التوحيد. وقال ابن القيم: الحنيف المقبل على الله، المعرض عن كل ما سواه. ذكره شيخُنا.

الرابعة: أنه ما كان من المشركين لا في القول ولا في العمل ولا في الاعتقاد.

قال المصنف: ﴿أُمَّةً﴾ لئلا يستوحش سالك الطريق من قلة السالكين. ﴿قَانِتًا لِّلَّهِ﴾ لا للملوك وللتجار المترفين. ﴿حَنِيفًا﴾ لا يميل يمينًا ولا شمالًا كفعل العلماء المفتونين، ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ خلافًا لمن كَثَّر سوادَهم وزعم أنَّه من المسلمين.

ابتدأ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى يبينُ وجوه دلالة الأدلة الموردة في هٰذا الباب على مقصود المصنف وأولها قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا﴾ الآية، فقال: (وجه مطابقة الآية للترجمة) أي وقوعها دالّةً عليها، (أن الله وصف إبراهيم بهٰذه الصفات التي هي أعلى مراتب تحقيق التوحيد، فمن اتبع إبراهيم فيها دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب) وما ذكره المصنف من كون هٰذه الصفات صفات محقق التوحيد حقٌّ صُراح، فإن الكائن أمةً قانتًا لله حنيفًا ولم يكن من المشركين محققٌ للتوحيد قطعا، بيد أن هٰذه الجملة لا تفي بمقصود الترجمة تامًا، فإن مقصود الترجمة شيئان:

أحدهما: الإعلام بتحقيق التوحيد.

والآخر: الإعلام بجزائه.

فأما الأول فظاهرٌ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾﴾.

وأما الثاني فليس في الآية المذكورة ما يدل عليه وهو كونه جزائه أن يدخل الجنة بغير حساب ولا عذاب، وإنما يبين هٰذا قوله تعالى في تمام الآيات من سورة النحل: ﴿وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾﴾[البقرة:١٣٠] قال الزجاج: الصالح الفائز. انتهى كلامه. وأعظم الفوز أن يدخل العبد الجنة بغير حساب ولا عذاب.

ويكون المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى نبه بالآية الأولى على الآية الثانية، فوقع ما استدل به مطابقًا لما ترجم له وهٰذه طريقة أبي عبدالله البخاري في «صحيحه».

والآخذون بالظواهر لا يدركون مثل هٰذه المسالك، فإنهم يحاسبون العلماء الأعلام على الألفاظ ولا يتنبهون إلى الاشارات اللطيفة التي يرمون إليها، والأوائل قاطبة غالبُ كلامهم يشتمل على الإشارة،

لنُفرتهم من كثرة الكلام وحرصهم على تقليل ألفاظهم، فهم يصرحون بالشيءِ ويشيرون بما صرحوا إلى غيره، ومنه هٰذا الموضع، فإن ذكر الأول منبِّهٌ على الثاني، فالأول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾﴾ وهو منبهٌ إلى الثاني أي الجزاء الوارد في قوله تعالى بعدُ: ﴿وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾﴾.

ثم ذكر المصنف رحمه الله تفاصيل الجمل في صفات إبراهيم فقال: (الأولى: أنه كان أمة، أي قدوة، معلمًا للخير) لأن الحقيق بالاقتداء هو المعلم للخير، فمن كان معلمًا للخير صلُح أن يكون مقتدًا به. ثم بين أن هٰذا المعنى أثري مأثور (عن ابن مسعود) علقه البخاري في «صحيحه»، ووصله ابن سعد في «الطبقات» وغيره، وهو صحيحٌ عنه.

والصِّفة (الثانية:كونه قانتًا) وفسّر القنوت بقوله: (أي خاشعًا مطيعًا دائمًا على عبادة ربّه وطاعته)، وردّ أبو العباس ابن تيمية أمر القنوت كُلِّهِ إلى دوام الطاعة إذ قال: (القنوت في اللغة دوام الطاعة) ا.هـ، وروي في هٰذا حديثٌ عند أحمد وغيره من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «كلُّ قنوت في القرآن فهو طاعة»، وإسناده ضعيف، بيد أن المعنى المنطوي فيه صحيحٌ، فإن القنوت في أصل مادته عند العرب هو ملازمة الطاعة، وعدد المتأخرون معاني القنوت بما ذكره العراقي في نظمٍ أورده في شرح الترمذي، ونقله عنه تلميذه ابن حجر في «فتح الباري» فقال:

ولفظُ القنوتِ أُعدُدْ معانِيَه تجد ... مزيدًا على عشرِ معانَ مرضيَّهْ
دعاءٌ خشوعٌ والعبادةُ طاعةٌ ... إقامتُها إقرارُه بالعبوديَّهْ
سكوتُ صلاةٍ والقيامُ وطُولُه ... كذاك دوامُ الطَّاعةِ الرَّابحُ القُنيهْ

وزاد ابن الطيِّب الفاسي بيتًا عليها، فقال:

داومْ لحَجٍّ طولُ غزو تواضعٌ ... إلى الله خُذها ستَّةً وثمانيه

نقله تلميذه الزَّبيدي في «تاج العروس».

وسبق الإنباه إلى أن ديْدان المتأخرين تشقيقُ معاني الألفاظ بتعديدها مع إمكان ردِّها إلى أصلٍ أو أصلين في كلام العرب، ومنه ما عدَّدوه من معاني القنوت، فإنها ترد جميعًا إلى ملازمة الطَّاعة.

ثم ذكر الصِّفة الثَّالثة فقال: (الثالثة: كونه حنيفا) وفسّر ذلك بقوله: (أي مائلًا عن الشرك قاصدًا إلى التوحيد)، فإذا مال العبد (عن الشرك قاصدًا) أي: مُريدًا (التوحيد) فإنه يكون حنيفًا. ثم قال: (وقال ابن القيم: الحنيف المقبل على الله، المعرض عن كل ما سواه. ذكره شيخنا) وهو عبد الرَّحمٰن بن حسن، فيكون **الحنف حقيقة في الإقبال ولازمه الميل**، وهٰذا أصحُّ قوليّ أهل العربية، فإنَّ الحنف الإقبال، ومنه سُمِّي الرجل حنيفًا، لإقبال رجليه إحداهما على الأخرى، وإذا وقع الإقبال لازمه الميل، فمن أقبلت رجله إلى الأخرى في باطنها مال ظاهرها الخارج منها.

ومن اللَّطائف المستفادة في التَّصرُّفات القرآنية أن (الحنيف) ذُكر في القرآن وصفًا منصوبًا، فلم يأتِ قطُّ (حنيفٌ) ولا (حنيفٍ)، وإنما جاء منصوبًا (حنيفًا) للإغراء به؛ أي حث النفوس على الاتصاف به؛ لأن عُظم باب النَّصب هو المفعولية فتقديره: الزموا الحنيفيَّة.

ثم قال في الصفة (الرابعة: أنه ما كان من المشركين لا في القول ولا في العمل ولا في الاعتقاد)، وحذف المتعلق دالٌّ على العموم، فقوله: ﴿وَلَمۡ يَكُ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٢٠﴾ حُذِفَ متعلَّقُه فعمّ الاعتقاد والقول والعمل، فما كان مشركًا في قوله ولا عملِهِ ولا اعتقادِهِ.

ثمّ نقل الشَّارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامًا عزاه إلى (المصنِّف) أي إلى الإمام محمَّد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال في تفسير الآية المذكورة: (﴿أُمَّةً﴾ لئلا يستوحش سالك الطريق من قلة السالكين. ﴿قَانِتًا لِلَّهِ﴾ لا للملوك وللتجار المترفين. ﴿حَنِيفًا﴾ لا يميل يمينًا ولا شمالًا كفعل العلماء المفتونين، ﴿وَلَمۡ يَكُ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ خلافًا لمن كَثَّر سوادَهم وزعم أنَّه من المسلمين). قال حفيده سليمان في «تيسير العزيز الحميد»: وهٰذا من أحسنِ ما قيلَ في تفسير هٰذه الآية، لكنه ينبِّه بالأدنى على الأعلى. انتهى كلامه. أي أن مقصوده في ما ذكره من الأمثلة ليس الحصر وإنما التَّنبيه على مشاركه مما يكون أعلى منه، فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (﴿أُمَّةً﴾ لئلا يستوحش سالك الطريق من قلة السالكين) أي لئلا تصيب العبد وحشةٌ عند سيره إلى الله ﷻ، و(السَّالك) يراد به الملتزم بالدِّين، بناءً على أصله اللُّغوي من أنه الآخذ في طريقٍ، والطَّريق المطلوب من العبد سلوكه هو التزام الدِّين، وأما جعله مرتبة من مراتب العبودية كالمصطلح عليه عند الصُّوفية فهو معنًى أجنبي عن الشرع، ومن مسالك أهل العلم تعبيرهم بمثل هٰذه الألفاظ على إرادة معانيها اللغوية، فالسالك هو المبتدئ في العبادة الملتزم بها، و(العارف) هو الكامل في إقباله على الله في معرفته لا يريدون بهٰذا ولا ذاك مرتبةً اصطلح عليها عند جماعة من المتكلمين في التصوف والرقائق والزهد.

وقد قال الشيخ سليمان تعليقًا على ما ذكره جدُّه في قوله: (﴿أُمَّةً﴾ لئلا يستوحش سالك الطريق من قلة السالكين) قال: تنبيهٌ على بعض معنى الآية، وهو المنفردُ وحده في الخير. انتهى كلامه. فالأمة هو الذي يتفرد وحده في الخير فيلازمه حتى يكون قدوةً يُحتذى به في ما هو عليه، فمن عرف الحقّ وجب عليه أن يلزمه، ولو قُدر أن الناس فارقوا ما عرفوه من الحقّ فإن حقيقة كون العبد أُمة أن يثبت عليه، قال أبو سليمان الداراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لو شكّ الناس كُلُّهم في الطريق ما شككتُ فيه وحدي. أي لو قدر أن الناس تكعكعوا عن طريق الإسلام والسنة، وتولدت في قلوبهم الشكوك وأنواع الريب، فإن العارف بدين الله عزّ وجلّ لا يتكعكع عنه، بل يزدادُ تمسكهُ به فإن التفرد حقيقةُ الغربة، وإذا قل الناصر وفقد المعين في السلوك إلى الله ﷻ كان مما يقوي القلب أن يتذكر العبد الغرباء الأولين من الأنبياء والعلماء والشهداء والصالحين ذكره ابن القيم في «مدارج السالكين»، فمن عرف الطريق الموصل إلى الله ﷻ فليستمسك به ولا ينقطع عنه استيحاشًا من قلة أهله، بل يزيده ذلك ثباتًا عليه، فإن أهل الحقِّ في الناس قليل، ولا ينبغي له أن يغترَّ

بكثرة الهالكين.

ثم قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: (﴿قَانِتَا لِلَّهِ﴾ لا للملوك ولا للتجار المترفين) أي من أهل الدنيا، فإن العبد قد يديم إقباله على أحدٍ من أهل الدنيا رجاء أن يصيب عنده شيئًا من حُطامها.

ثم قال: (﴿حَنِيفًا﴾ لا يميل يمينًا ولا شمالًا كفعل العلماء المفتونين) الذين يتتبَّعون ما يفتنون به مما تميل إليه نفوسهم أو يجدون فيه حظوة عند الخلق فيميلون يمينًا يوما ويميلون شمالًا يومًا آخر، وهؤلاء كثير لا كثرهم الله في كلِّ قرنٍ من قرون الأمة يضلُّون الناس ويقعدون لهم على منازل الطريق، فيبدر منهم فتنةً للخلق ما يضلون به الخلق يومًا إلى اليمين ويومًا آخر إلى الشمال. فتجد لأحدهم اليوم قولا، وتجد له غدًا قولا؛ لأنه يدور مع هواه ولا يدور مع الشَّرع، ومن دار مع الشرع قلَّ تنقله ومن دار مع هواه كثُر تنقله، قال الأوزاعي وغيره: من جعل دينه عرضة للخصومات أكثر التنقل. وكان السلف رحمهم الله تعالى ينهون عن التلون؛ أي مصير العبد ألوانًا في دينه، وليس هٰذا من قبيل تغير الفتوى أو الاجتهاد؛ فإن تغير الفتوى أو الاجتهاد الحامل عليها الدَّليل الشرعي كالواقع للإمام الشافعي بين مذهبيه العراقي والمصري، القديم والجديد، فإنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى تغير في مسائل لأجل الدليل الداعي إليه وهي سبع عشرة مسألةً فقط، وأما من يتغير تبعًا لهواه ممارئًا قومًا من أهل الدنيا من المسلمين أو من الكافرين وفي كلِّ مسألةٍ يكونُ له قولان فهٰذا ممن نفسه (فاغرةٌ نحو هواها فاها) فهو محطومٌ بهواه، محبوسٌ بظلمة الفتنة يتتبع ما يهوى الناس وما يشتهون فتتغير أقواله لأجل ذلك.

والعالم الراسخ لا يُرى منه ذلك ولا تعد له في سنين متطاولة إلّا مسألة أو مسألتين تغيَّر فيها قوله، وأما ما عدا ذلك فإن تلك حالُ المفتونين من العلماء كما ذكر إمام الدعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

واعتبر هٰذا في حالنا اليوم فبالأمس عظم الضجيج إلى الجهاد واليوم خبت نارهُ عند أولئك الداعين إليه، وكأن الجهاد يكون يومًا حلالًا تبعًا للغرب ويومًا حرامًا تبعًا للشرق، أو انظر إلى عدم المبالاة بحرمة دماء المعاهدين عند سفكها في بلاد الحرمين وغيرها، فما أن سفك دمُ أحدهم في بلادٍ من بلاد أفريقيا في الأيام الأخيرة حتى نطق أولئك بتعظيم حُرمة الدماء وحفظ المعاهدين، في مسائل لا تخفى على الحكيم اللبيب الّذي يعرف مسالك الخلق ويطلب النجاة لنفسه، فإنَّ العبد ليست له إلّا نفسٌ واحدة ولا ينبغي أن يجعلها إلّا فيما يحبه الله ويرضاه، فإن جعلها نهابًا للأهواء وعُرضةً للمفتونين هوت به تلك الفتن في قعرٍ شديدٍ من منازل الهلكة، ومن فاته دينه في الدنيا فاته الرِّبح في الدنيا والآخرة، وثلمُ الدين لا يكاد يُجبر، ومن حصل له ريبٌ أو شبهةٌ في دينه صعب قلعها منه، ولهٰذا كان السلف رحمهم الله تعالى ينأون بقلوبهم عن الشبهات؛ لأن القلوب ضعيفة والشُّبهات خطافة، فلا يأمنُ أحدهم أن تعلق شبهةٌ بقلبه فتحوِّله عن الهدى إلى الضلالة، ومن النَّجاة إلى الغواية.

فينبغي أن يتَّخذ طالب العلم له حصنًا يتوقى به مقالات هؤلاء العلماء المفتونين بلزوم غرز العلماء

المعروفين بثبات القدم ورسوخ العلم وكبر السن وتمام التجربة مع دوام خوف الله ﷻ من سوء العاقبة على نفسه، فإنه لا يأمنُ مكر الله إلّا الشقي الضال، وأما الخائف التَّقي فإنه لا يزال آخذًا بثيابه حاسرًا عنها مخافة أن يتلطَّخ بشيءٍ من هٰذه النَّجاسات، ومن قال لنفسه نجا فقد هلك، وفي أخبار أبي عبدالله أحمد ابن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان يقول في احتضاره: لا ليس بعدُ، ليس بعدُ. فلما أفاق سأله ابنه عبدالله فقال له: إن الشيطان عرض لي فقال لي: فُتَّنِي يا أحمد، فُتَّني يا أحمد. فكنت أقول: لا ليس بعد، ليس بعد. لأنه ما دام في الحياة الدنيا فإنه لم يفت الشيطان، وربما أصابته نزغةٌ من نزغات الشيطان وأحبولةٌ من أحابيله فهلك بها، وإنما كانت هٰذه حالهم رحمهم الله تعالى لكمال إيمانهم وصفاء أحوالهم، فلم يكونوا يبالون بشيءٍ مما يسمعونه من الناس من الثناء والقيام بنصرة دين الله عزّ وجلّ، وكانوا يخافون على دينهم التغير والتحير، قيل للإمام أحمد: يقال للرجل نصرت السنة. قال: لا، أخاف عليه فساد قلبه. فينبغي أن يكون العبد حذِرًا على قلبه حريصًا على حفظه مما يُفسده ويغيِّره، ومن جملة ذلك فتاوى المفتونين من العلماء الذين يلوِّنون فتاواهم بحسب ما تستدعيه الحاجة من حاجة راعٍ أو رعية وحاكمٍ أو محكوم.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ خلافًا لمن كَثّر سوادَهم وزعم أنه من المسلمين)، فالمسلم حقيقةً مباين للمشركين حتى في منازله وسكناه، فهو يتخذ بينه وبينهم حدًّا فهم في حدٍّ وهو في حدٍّ مباينٍ لهم، إذ لا يلتئم الإسلام والكفران في أرضٍ أبدًا، ومن قارب هؤلاء المشركين في الظاهر أوشك أن يقاربهم في الباطن، فما هي إلّا مدَّةٌ حتى يتخلق بأخلاقهم وربما صار إلى دينهم كما أخبر بذلك الصادق المصدوق ﷺ من أنه: «لن تقوم الساعة حتى يلحق فئام من أمتي بالمشركين» أي: يخرجون إليهم ويساكنونهم فيكونون على دينهم في أصحِّ قولي أهل العلم رحمهم الله تعالى.

***

قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾﴾[المؤمنون] قال ابن كثير: أي لا يعبدون معه غيره بل يوحدونه ويعلمون أنه لا إلٰه إلّا الله أحد صمد، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، وأنه لا نظير له، وهٰذا هو تحقيق التوحيد.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى بيان دلالة هٰذه الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾﴾ على تحقيق التوحيد بما نقله عن (ابن كثير) في تفسيره من أن منافاة الشرك ومباعدته تؤذن بكون صاحبها محققًا التوحيد، وبقيت البقية المتقدمة آنفًا من ذكر الجزاء وهو في قوله تعالى بعدُ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ ﴿٦١﴾﴾، فسبقهم في الخيرات يقتضي سبقهم في المآل؛ وأعظم سبقهم في المآل أن يدخلوا الجنة بغير حساب ولا عذاب، فتكون الآية منبِّهةً على الجزاء الوارد في الآية الأخرى.

***

قوله: عن حصين بن عبد الرَّحمٰن - الحديث رواه البخاري مختصرًا ومطولًا، ومسلم واللفظ له والترمذي والنسائي.

قوله: «انقض» أي سقط.

قوله: «إني لم أكن في صلاة» خاف أن يظن السامع أنه يصلي.

قوله: «حديث» بالرفع فاعل بفعل محذوف أي حملني حديث.

قوله: «لا رقية إلّا من عين أو حُمة» هٰذا الحديث رواه أحمد وأبو داود والترمذي من حديث عمران بن حصين أيضًا. والحُمة: السّمّ. والمعنى لا رقية أنفع وأولى من رقية المعيون، أي: المصاب بالعين، ورقية من لدغةِ ذي حمة.

قوله: «قد أحسن من انتهى إلى ما سمع» أي: من أخذ بما بلغه من العلم وعمل به فقد أحسن، لأنه أدّى ما عليه بخلاف من يعمل بجهل أو لا يعمل بعلمه.

قوله: «عُرضت عليّ الأمم» في رواية الترمذي والنسائي من رواية بشر عن حصين بن عبد الرَّحمٰن أن ذلك كان ليلة الإسراء.

قوله: «الرهط»، قال النووي: الجماعة دون العشرة.

قوله: «ومعهم سبعون ألفًا» أي ومن جملتهم سبعون ألفًا، وليس المراد أنهم ليسوا في الّذين عُرضوا حينئذ كما توهمه بعضهم.

قوله: «فخاض الناس في أولئك» أي في أعمال هؤلاء السبعين الألف التي بلغتهم دخول الجنة بلا حساب ولا عذاب.

قوله: فقال «هم الّذين لا يسترقون» وفي رواية لمسلم «ولا يرقون»، قال شيخ الإسلام هٰذه الزيادة وهم من الراوي، لم يقل النبي ﷺ «لا يرقون» لأن الراقي محسن إلى أخيه، وقد رقي أصحابه، ورقاه جبريل، والفرق بين الراقي والمسترقي أن المسترقي سائل مستعطف ملتفت إلى غير الله بقلبه، والراقي محسن، وإنما المراد وصف السبعين الألف بتمام التوكل فلا يسألون غيرهم أن يرقيهم ولا يكويهم، ولا يتطيرون، انتهى ملخصًا.

قوله: «**ولا يكتوون**» أي لا يسألون غيرهم أن يكويهم، قال ابن القيم: تضمنت أحاديث الكي أربعة أنواع. **أحدها**: فعله. **والثاني**: عدم محبته له. **والثالث**: الثناء على من تركه. **والرابع**: النهي عنه. ولا تعارض بينها بحمد الله، فإن فعله يدل على جوازه، وعدم محبته له لا يدل على المنع منه، وأما الثناء على تاركه فيدل على أن تركه أولى وأفضل، وأما النهي عنه فعلى سبيل الاختيار والكراهة.

[قوله: «ولا يتطيرون» أي لا يتشاءمون بالطيور ونحوها، وسيأتي بيان الطيرة وما بها يتعلق في بابها إن

شاء الله تعالى.][1]

قوله: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾[الأنفال] ذكر الأصل الجامع الذي تفرعت عنه هٰذه الأفعال وهو التوكل الذي هو تحقيق التوحيد، ولا يدل الحديث على مدح ترك الأسباب، بل هو مذموم شرعًا وعقلًا وعادة، والتوكل من أعظم الأسباب فإنه سبب لوقاية الله وكفايته لقوله: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ﴾ [الطلاق:٣].

قوله: «**عُكّاشة**». بضم العين المهملة وتشديد الكاف، ويجوز تخفيفها. و«**مِحْصَن**» بكسر الميم وبسكون الحاء وفتح الصاد المهملتين. قوله: «**سبقك بها عُكّاشة**» قال ابن بطال أي سبقك إلى إحراز هٰذه الصفات أي التوكل وما ذكره معه، وقال القرطبي: لم يكن عند الثاني من الأحوال ما كان عند عُكّاشة فلذلك لم يجبه إذ لو أجابه لجاز أن يطلب ذلك من كان حاضرًا فيتسلسل الأمر؛ فسدّ الباب بذلك؛ وهٰذا أولى من قول من قال: كان منافقًا لأن الأصل في الصَّحابة عدم النفاق، وقَلّ أن يصدر مثل هٰذا الّا عن قصد صحيح. قال الشارح: هٰذا أولى ما قيل فيه، وإليه مال شيخ الإسلام.

وقال المصنِّف: فيه (**استعمال المعاريض**).

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في هٰذه الجملة بيان معاني الدليل الثالث في هٰذا الباب وهو حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا بقصته المتقدمة قبله في كلام حُصين بن عبد الرَّحمٰن، ومما قاله الشارح فيه: (قوله: «لا رقية إلَّا من عينٍ أو حُمة» هٰذا الحديث رواه أحمد وأبو داود والترمذي من حديث عمران بن حُصين أيضا)، فهٰذا الحديث مما اختلف في رفعه ووقفه، فرُويَ مرفوعًا وموقوفًا، واختُلف في صحابيِّه هل هو عمران بن حصين أم بُريدة بن الحصيب، وأصحّ الوجوه - والله أعلم- ما رواه شعبة عن حصين عن الشعبي عن بريدة مرفوعًا. وإسنادُه صحيح رجَّحه أبو حاتم الرَّازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، (والحُمة: السّمّ) وتشدَّد.

ومعنى الحديث: (لا رقية أنفعُ وأولى من رقية المعيون، أي: المصاب بالعين، ورقيةٍ من لدغة ذي حُمة)، فالنفي في قوله: (لا رقية) معناه لا رقية أكمل وأنفع ولا يراد به نفي الرقية عما سوى ذلك، فمما تطلب فيه الرقية وتجعل إصابة العين ولدغة ذي السّمّ، فمن أصابته عينٌ أو لدغته دابةٌ ذاتُ سمٍّ فإن أنفع وجوه الرقية ما يستعملُ في ذلك.

وإلى ذلك أشار العلامة ابن العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في «نظم الأصول والقواعد» إذ قال:

والنَّفـــى للوجـــودِ ثـــم الصِّـــحة ثـــم الكـــمال فـــارْعيَنَّ الرُّتبـــة

وهو في هٰذا الموضع للكمال، أي: لا رقية أكمل.

ثم ذكر في قوله: («قد أحسن من انتهى إلى ما سمع» أي: من أخذ بما بلغه من العلم وعمل به فقد

---

(١) ما بين المعكوفين. سقطت من نسخة الشايع، فليتنبه، وشرحها شيخنا حفظه الله في موضعها.

أحسن، لأنه أدّى ما عليه بخلاف من يعمل بجهل أو لا يعمل بعلمه) فالعبد العامل بجهل مذموم، والعبد الذي يكون له علمٌ ثم لا يعملُ به مذموم.

ثم ذكر في قوله ﷺ: «عُرضت عليّ الأمم» أنه وقع (في رواية الترمذي والنسائي من رواية بشر عن حصين بن عبدالرحمن أن ذلك كان ليلة الإسراء) فكان العرض عليه حينئذ، واستروح أبو الفضل ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى هٰذه الرواية للاستدلال بها على تكرر الإسراء في قول من يقول إن الإسراء وقع في مكة ووقع في المدينة أيضا لهٰذه الرواية، واعترض عليه العلامة سليمان بن عبدالله بإمكان أن تكون رؤية ذلك واقعةً في الإسراء الذي بمكة ولم تقع حكايته إلّا في المدينة، وهٰذا أصحّ، فيكون النبي ﷺ قد رأى ذلك في إسرائه ثم لم يقع تحديثه به إلّا بعدُ في المدينة.

وكان مما قاله رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى ما نقله عن أبي العباس ابن تيمية في قوله: («هم الّذين لا يسترقون» أنه في رواية لمسلم «ولا يرقون») وبين أبو العباس ابن تيمية أن هٰذه الرواية وهمٌ من الراوي أخطأ فيها سعيد بن منصور، فـ(لم يقل النبي ﷺ: «لا يرقون»، لأن الراقي محسن إلى أخيه) وفي «صحيح مسلم» من حديث جابر بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل» يعني في الرقية، (وقد رقي النبي ﷺ أصحابه، ورقاه جبريل) وبين الراقي والمسترقي فرق فـ(المسترقي سائل مستعطف ملتفت إلى غير الله بقلبه) أي متوجهٌ إلى سوى الله بقلبه، (والراقي محسن) باذل، فلا يعاب على إحسانه، (وإنما المراد وصف السبعين الألف بتمام التوكل فلا يسألون غيرهم أن يرقيهم ولا يكويهم، ولا يتطيرون) وما ذكره أبو العباس ابن تيمية الحفيد اعترض عليه بعضهم حكاه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ولم يسمِّ المعترض إلّا أنه ذكر حكاية كلامه، فذكر أن بعضهم اعترض ما قال أبو العباس ابن تيمية في خطأ الراوي في زيادة «ولا يرقون» بأن قال: تغليط الراوي مع إمكان تصحيح الزيادة لا يصار إليه. والمعنى الذي حمله على التغليط موجود في المرقي، لأنه اعتل بأن الذي لا يُطلب من غيره أن يرقية تام التوكل، فكذا يقال، والذي يفعل به غيره ذلك ينبغي أن لا يمكنه منه لأجل تمام التوكل، وليس في وقوع ذلك من جبريل عليه السلام دلالة على المدعى، ولا في فعل النبي ﷺ له أيضًا دلالة، لأنه في مقام التشريع وتبيين الأحكام، ولم يتعقبه أبو الفضل ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى بشيء، وردّه العلامة سليمان بن عبدالله في «تيسير العزيز الحميد» من ثلاثة وجوه:

فالأول: أن هٰذه الزيادة لا يمكن تصحيحها إلّا بحملها على وجوه لا يصحّ حملها عليها، كقول بعضهم -ولم يسمه وهو الحافظ ابن حجر- المراد لا يرقون بما كان شركًا أو احتمله، فإنه ليس في الحديث ما يدل على هٰذا أصلًا، وأيضًا فعلى هٰذا لا يكون للسبعين مزية على غيرهم، فإن جملة المؤمنين لا يرقون بما كان شركًا.

والثاني: قوله (فكذا يقال...) إلخ. لا يصح هٰذا القياس فإنه من أفسد القياس، وكيف يقاس من سأل

وطلب على من لم يسأل! مع أنه قياسٌ مع وجود الفارق الشرعي فهو فاسد الاعتبار، لأنه تسوية بين ما فرق الشرع بينهما بقوله: «من اكتوى أو استرقى فقد برأ من التوكل» رواه أحمد والترمذي وصححه، وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم أيضا، وكيف يجعلُ ترك الإحسان إلى الخلق سببًا للسبق إلى الجنان! وهٰذا بخلاف من رقى أو رُقي من غير سؤال فقد رقى جبريل النبي ﷺ، ولا يجوز أن يقال إنه عليه السلام لم يكن متوكِّلًا في تلك الحال.

والثالث: قوله: (ليس في وقوع ذلك من جبريل عليه السلام ...)إلخ. كلامٌ غير صحيحٍ بل هما سيدا المتوكلين، فإذا وقع ذلك منهما دل على أنه لا ينافي التوكل فاعلم ذلك. انتهى كلام الشيخ سليمان في «تيسير العزيز الحميد».

ولا محيد عنه من وَهْمِ الراوي وهو سعيد بن منصور وأن هٰذه الرواية لا يمكن تصحيحها بوجه، وما تعقب به المتعقب كلام أبي العباس ابن تيمية بما نقله أبو الفضل ابن حجر في «فتح الباري»، منقوض بهٰذه الأوجه الثلاثة التي ذكرها الشيخ سليمان في «تيسير العزيز الحميد».

ثم قال الشارح: (قوله: «ولا يكتوون» أي: لا يسألون غيرهم أن يكويهم)، وليس في الحديث الإشعارُ بلفظ السؤال، فلذلك قال الشيخ عبد الرَّحمٰن بن حسن متعقبًا صاحب «تيسير العزيز الحميد» قال: والظاهر أن قوله: «ولا يكتوون» أعمُّ من أن يسألوا ذلك أو يُفعل بهم ذلك باختيارهم. انتهى كلامه.

فقوله: «ولا يكتوون» غيرُ محصورٍ في وجود السؤال؛ بل لو فعل ذلك باختيارهم يعني بإشارةٍ معلومة منهم فإن ذلك مما يندرج في قوله: «ولا يكتوون».

ثم نقل كلام (ابن القيم) رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في «زاد المعاد» في ما جاء في أحاديث الكي (وأنها أربعةُ أنواع. **أحدها**: فعله. **والثاني**: عدم محبته له. **والثالث**: الثناء على من تركه. **والرابع**: النهي عنه). ثم جمع بينها بقوله: (ولا تعارض بينهما بحمد الله، فإن فعله يدل على جوازه، وعدم محبته له لا يدل على المنع منه، وأما الثناء على تاركه فيدل على أن تركه أولى وأفضل، وأما النهي عنه فعلى سبيل الاختيار والكراهة).

ثم قال ابن القيم متمِّمًا الجمع: أو عن النوع الذي لا يُحتاج إليه؛ بل يفعل خوفًا من حدوث الداء، والله أعلم.

ثم ذكر الشارح في تفسير («ولا يتطيرون» أنهم لا يتشاءمون بالطيور ونحوها)، والتطير لا يختصُّ بالتشاؤم، بل **التطير هو فعل العبد ما يحمل على الإقدام أو الإحجام**؛ وسيأتي بيانه في الباب المختص به.

ثم ذكر كلامًا في بيان معنى (قوله: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾) تمَّمه الشيخ سليمان بن عبدالله بقوله: إنما المراد أنهم يتركون الأمور المكروهة مع حاجتهم إليها توكُّلًا على الله كالاسترقاء والإكتواء، فتركهم له ليس لكونه سببًا، لكن لكونه سببًا مكروها. انتهى كلامه.

وفي ذلك إنباه إلى أن ما في الحديث ليس حثًّا على ترك تعاطي الأسباب وإنما حثٌّ على ترك تعاطي

الأسباب المكروهة.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في ما جاء في قوله ﷺ: «سبقك بها عُكاشة» فنقل عن (ابن بطال) أنه (سبقك إلى إحراز هٰذه الصِّفات) أي جمع هٰذه الصفات والحصول عليها. ثم نقل عن (القرطبي) أنه (لم يكن عند الثاني) أي السَّائل الثاني (من الأحوال ما كان عند عُكّاشة فلذلك لم يجبه...) إلخ، فالمراد مما فعله النبي ﷺ سدُّ الباب لئلا يتسلسل، (وأما قول من قال: كان منافقًا) فهٰذا باطلٌ (لأن الأصل في الصحابة عدم النِّفاق، وقَلّ أن يصدر مثل هٰذا) السُّؤال (إلّا عن قصد صحيح) فلاجتماع هذين الأمرين استبعد أن يكون منافقًا خلافًا لما ذكره أبو الفرج ابن الجوزي وغيره، فهو بمنأًى عن النفاق لأمرين:

أحدُهما: أن الأصل في الصحابة عدم النفاق.

والآخر: أن مثل هٰذا السؤال لا يصدر إلّا عن قصدٍ صحيح.

وهو اختيار أبو العباس ابن تيمية وسليمان بن عبدالله بن محمَّد بن عبد الوهَّاب.

ثم ختم الشارح بيان هٰذا الباب بقوله: (وقال المصنِّف: فيه (استعمال المعاريض)) وهٰذا من المسائل التي ذكرها إمام الدعوة في هٰذا الباب، فإن إمام الدعوة دأب على ختم كلِّ بابٍ بمسائل متعددة وربما اقتصر على مسألة واحدة في بابٍ من تلك الأبواب، وهٰذه المسائل هي فوائدُ مستنبطةٌ من الباب أشار إلى ذلك العلامة عبدالله أبا بُطين في موضع من «الدرر السنية»، فأشار إلى أنها فوائد تستنبط مما ذكره إمامُ الدعوة رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في الباب، فمما يُستفاد من قوله ﷺ: «سبقك بها عُكَّاشة» استعمال المعاريض، وبوَّب على هٰذا المعنى جماعةٌ منهم البخاري في «صحيحه»، والبيهقي في «السنن الكبرى»، والبغوي في «شرح السنة».

والمعاريض: هي التَّورية بالشيءِ عن آخر بلفظٍ يَشْرُكُه فيه أو يحتمله مجازُه أو تصريفه. ذكره ابن حجر في «هدي الساري».

وأبينُ منه ما ذكره محمد أنور شاة الكشميري في «فيض الباري» فقال في المعاريض: التَّكلُّمُ بكلامٍ لا يفهم منه المخاطبُ ما أراد منه المتكلم وما يَفهمُ منه يظنُّهُ صادقًا باعتباره. انتهى كلامُه.

فمتى وقعت المعاريض على هٰذا النحو جاز ذلك، وهي مندوحةٌ عن الكذِب، قال عمران بن حصين: في المعاريض مندوحةٌ عن الكذب. رواه البخاري في «الأدب المفرد» وغيره وإسناده صحيح، أي فيها توسعةٌ ونأي بالنَّفس عن الوقوع في الكذب، **وشرط استعمالها**: أن لا يضيع بها حقٌّ لأحد. ذكره النَّووي في «شرح مسلم»، وابن حجر في «فتح الباري».

وهٰذا آخر البيان على هٰذه الجملة من الكتاب، [وبالله التَّوفيق].